ـــــريـــق 27 أبريـــل 2011م

ـــــرون للديمقراطية

دعت إلى انتخابات نيابية في موعدها وأشهرت تحالفاً لدعمها والرقابة عليها

المنظمات المدنية بتعز: لن نسمح بالانقلاب على المؤسسات الدستورية

< اكدت منظمات المجتمع المدني بمحافظة تعز: إن جماهير الشعب اليمني ستكون بالمرصاد لأية محاولات لإعاقة أو عرقلة إجراء الانتخابات النيابية القادمة التي تعتبر استحقاقاً دستورياً وديمقراطياً ولن تسمح بأي انقلاب على مشروعية المؤسسات الدستورية المنتخبة من قبل الشعب.

واعربت عن دعمها وتأييدها لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها ورفض أية محاولات لإيصال البلاد إلى فراغ دستوري.

ودعت جماهير الشعب إلى المضي قدماً في إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد كونها حقاً دستورياً لا يمكن التفريط به.

وأهابت بمختلف القوى السياسية إلى مواصلة الحوار كوسيلة حضارية للوصول إلى كلمة سواء لاستكمال مسيرة بناء اليمن الجديد.

وثمنت المنظمات المدنية عالياً دعوة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لمختلف القوى السياسية في الساحة إلى تجسيد مبدأ الشراكة الوطنية وحرصه الدائم لإجراء حوار وطني تشارك فيه كل القوى السياسية الوطنية في سبيل الوصول إلى قرار جاد ومسئول يلبي طموحات وتطلعات أبناء الشعب جميعاً.

في لقاء جمع منظمات المجتمع المدني بتعز، الاربعاء الماضي صدر عنه بيان إشهار تحالف منظمات المجتمع المدني لدعم الانتخابات القادمة والرقابة عليها.

نص البيان الصادر عن منظمات المجتمع المدني بمحافظة تعز:

تدرك منظمات المجتمع المدني بمحافظة تعز أهمية المرحلة الراهنة التي يمر بها الوطن في ظل الاستعدادات الجماهيرية لانجاز الاستحقاق الديمقراطي يوم الـ٢٧ من ابريل ٢٠١١م، وفي الوقت ذاته فإنها تثمن عاليا دعوة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لمختلف القوى السياسية في الساحة إلى تجسيد مبدأ الشراكة الوطنية وحرصه الدائم لإجراء حوار وطني تشارك فيه كل القوى السياسية في سبيل الوصول إلى قرار جاد ومسئول يلبي طموحات وتطلعات أبناء الشعب جميعاً.

إن منظمات المجتمع المدني بمحافظة تعز لتعبر عن ارتياحها العميق للتعديلات التي تضمنها قانون الانتخابات والاستفتاء والتي استوعبت أراء كل الأحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة دون استثناء، بالإضافة إلى ملاحظات الاتحاد الأوروبي، وكان التصويت النهائي من قبل مجلس النواب على تلك التعديلات انتصاراً للمشروع الديمقراطي اليمني وتطويراً لمنظومة العمل السياسي وحداً فاصلاً أمام أي اتفاقات غير دستورية بين الأحزاب والتي سعى بعضها اللجوء إليها كوسيلة لتعطيل الحياة السياسية والانقلاب على النهج الديمقراطي وتحويل الاتفاقات الجانبية بين الأحزاب إلى بديل عن النصوص الدستورية وجعل الأحزاب بديلاً عن المؤسسات الدستورية.

سنتصدى لأية محاولات تهدف إعاقة إجراء الانتخابات النيابية

الشعب يمنح الشرعية لمن يحكمه عبر الانتخابات

نطالب باستكمال إقرار التعديلات الدستورية

إن منظمات المجتمع المدني في محافظة تعز لتؤكد أن شعبنا العظيم هو صاحب الحق الأول والأخير في منح المشروعية لمن يحكمه عبر ممارسة حقوقه الدستورية في الانتخابات واختيار من يمثله في السلطة التشريعية، ونحن على ثقة بأن جماهير الشعب اليمني ستكون بالمرصاد لأية محاولات لإعاقة أو عرقلة إجراء الانتخابات كاستحقاق دستوري وديمقراطي أو الانقلاب على مشروعية المؤسسات الدستورية المنتخبة من قبل الشعب، ونؤكد دعمنا في المضي قدماً نحو إجراء الانتخابات النيابية في موعدها ونرفض أية محاولات لإيصال البلاد إلى فراغ دستوري.

إن منظمات المجتمع المدني بمحافظة تعز لتعبر عن ارتياحها الكبير لتشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء من أعضاء السلطة القضائية لإدارة الانتخابات، وتؤكد التزامها بدعم الخطوات الجارية لانجاز الاستحقاقات الانتخابية، وتدعو المؤسسات الدستورية ومختلف القوى السياسية في الساحة وشرائح المجتمع إلى تحمل المسئولية الوطنية وبما يكفل إجراء الانتخابات في موعدها المحدد في ابريل ٢٠١١م، وفي الوقت ذاته فإنها تطالب باستكمال إقرار التعديلات الدستورية من أجل تطوير التجربة الديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية في الحكم.

إن شعبنا قد حدد خياره منذ ٢٢ مايو ١٩٩٠م حين اختار الديمقراطية نهجاً والانتخابات وسيلة للتداول السلمي للسلطة، ونحن على يقين بأنه سيدافع عن حقه في اختيار ممثليه في السلطة التشريعية وسيتصدى لأية محاولات لتعطيل الانتخابات.

وختاماً ندعو جماهير الشعب إلى المضي قدماً في إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد كونها حقاً دستورياً ولا يمكن التفريط بـه، ونهيب بمختلف القوى السياسية إلى مواصلة الحوار كوسيلة حضارية للوصول إلى كلمة سواء لاستكمال مسيرة بناء اليمن الجديد.. هذا واعلنت (الاربعاء الماضي) إشهارها لتحالف منظمات المجتمع المدني لدعم الانتخابات والرقابة عليها.

< أعلن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني في محافظة تعز رفضهم سعي أحزاب اللقاء المشترك لإجهاض المشروع الديمقراطي ومصادرة حق الشعب وفرض الوصاية على إرادته الحرة.

وأكد بيان صادر عن المهرجان الجماهيري الحاشد الذي شهدته محافظة تعز الأربعاء بالقول :» لا لتأجيل الانتخابات..ولا لمصادرة حق الشعب الدستوري الانتخابي، ولا للوصول إلى السلطة بعيداً عن الانتخابات وصناديق الاقتراع». وأوضح أن أحزاب اللقاء المشترك بذلت جهوداً كبيرة لإعاقة تنفيذ الاستحقاق الانتخابي البرلماني في 27 إبريل 2009م وعملت على تأجيله إلى 27 إبريل 2011م وها هم اليوم يواصلون السير في طريق التآمر مجدداً لتأجيل الانتخابات وهم يعلمون أن ذلك يخالف الدستور والقانون ويشكل انقلاباً على الإرادة الشعبية والمسيرة الديمقراطية. وأشار البيان الى أن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني ومعهم كل الجماهير عازمون على المضي قدماً في استكمال بناء الدولة المدنية الحديثة. والعمل من أجل تعميق التجربة السياسية وتعزيز الممارسة الديمقراطية بكل شفافية ونزاهة ودعم وتأييد إجراء التعديلات الدستورية المعروضة أمام مجلس النواب من أجل توسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار وتطوير النظام السياسي الديمقراطي التعددي.

«الميثاق» تنشر نص البيان الصادر عن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني بمحافظة تعز:

في بيان صادر عن المؤتمر وأحزاب التحالف بتعز:

لا وصاية على إرادة الشعب.. ومعاً نحو تحديد مستقبل الوطن المشرق

الحمدلله رب العالمين القائل: (يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلاَ يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لاَ يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطاً» صدق الله العظيم.

يا أبناء تعز الأوفياء:

إن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي حملت على كاهلها مسئولية حماية الوطن من الوقوع في المتاهات التي تدعو إليها أحزاب اللقاء المشترك لافتعال الأزمات وجر الوطن إلى براثن التفرقة والتمزق والشتات ، ولن نسمح للعابثين الذين يريدون الانقلاب على الثوابت الوطنية والديمقراطية أن يعيدوا الوطن إلى عصر الظلام والشمولية والاستبداد.. فأنتم تعرفون من الذي يرفض الحوار ويضع العراقيل ويتباكى على الديمقراطية ويعمل على تخريب الثوابت الوطنية ويقود الوطن إلى الفراغ الدستوري.

«المشترك» يواصل السير في مشروعه التآمري لإجهاض المشروع الوطني

لن نسمح للعابثين بإعادة الوطن إلى الشمولية وبراثن التفرقة والتمزق

المتباكون على الديمقراطية يجرّون البلاد إلى مستنقع العنف والتخريب والانقلاب على الدستور والقوانين النافذة

وأنتم تدركون أن الوطن اليوم لم يعد يتحمل المزيد من الأباطيل التي ظلت تتبناها أحزاب المشترك طيلة السنوات الماضية من خلال الانقلاب على كل الاتفاقات التي وقعتها مع المؤتمر الشعبي العام وحلفائه.. وبذل اللقاء المشترك جهوداً كبيرة لإعاقة تنفيذ الاستحقاق الانتخابي البرلماني في ٢٧ إبريل ٢٠٠٩م وعمل على تأجيله إلى٢٧ إبريل ٢٠١١م وها هو اليوم يواصل السير في طريق التآمر ويطالب مجدداً بتأجيل الانتخابات. وهو يعلم أن ذلك يخالف الدستور والقانون ويشكل انقلاباً على الإرادة الشعبية والمسيرة الديمقراطية.

و قد استشعر المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه خطورة هذا التآمر وأهدافه المريبة التي تسعى لإشعال الفتنة في الوطن من خلال الدعوة إلى الأعمال التخريبية وتأزيم الحياة السياسية وتعطيل لغة العقل.. ولأن شعبنا اليمني العظيم صانع الانتصارات والتحولات الكبيرة فها هو اليوم يقف بالمرصاد لكل الأصوات النشاز وهو القادر على حماية مكتسباته الديمقراطية.. ونحن اليوم وبزعامة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية نسير نحو الانتخابات البرلمانية التي ستجرى في موعدها المحدد يوم ٢٧ إبريل ٢٠١١م وفي ظل إدارة اللجنة العليا للانتخابات التي تم تشكيلها من أعضاء السلطة القضائية لقطع الطريق أمام المشككين بالنهج الديمقراطي.

يا أبناء تعز الأحرار:

في هذا اليوم العظيم ومن محافظة تعز الوحدوية الديمقراطية التي كتبت على جبين الدهر تاريخ الوطن النابض بالحياة وبحروف مشرقة البهاء من خلال تضحيات أبنائها الذين رووا شجرة الثورة والجمهورية والوحدة بدمائهم الزكية ورموا كل مخلفات الماضي البائس في مزبلة التاريخ ورسموا عناوين المستقبل تحت راية الوحدة والديمقراطية والتنمية والمشاركة الشعبية في الحكم قولاً وفعلاً وصنعوا الانتصارات الدائمة والمتجددة.. في هذا اليوم المشهود يعلن أبناء تعز رجالاً ونساءً للملأ كلمتهم القوية ويكشفون زيف الادعاءات الباطلة التي تسعى لإجهاض المشروع الديمقراطي ومصادرة حق الشعب وفرض الوصاية على إرادته الحرة.. ومن تعز اليوم نقولها معاً، لا لتأجيل الانتخابات.. لا لمصادرة حق الشعب الدستوري الانتخابي، لا للوصول إلى السلطة ،بعيداً عن الانتخابات وصناديق الاقتراع.

إننا نؤكد أن الديمقراطية واستحقاقاتها الدستورية هي حق للشعب وليس للأحزاب، لأن الشعب هو الذي اختارها وسيواصل مسيرتها وسيحافظ على نهجها القويم، ونحن اليوم معكم وإلى جانبكم وسنمضي معاً صوب ٢٧ إبريل ٢٠١١م الذي لا يمكن إسقاطه من الذاكرة ولا يمكن لمجاميع الضلال والمرجفين ودعاة الفوضى والعنف والتخريب أن تعود بنا إلى الوراء.

يا أبناء تعز المخلصين:

إن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني ومعهم كل الجماهير عازمون على المضي قدماً في استكمال بناء الدولة المدنية الحديثة.. وسنعمل من أجل تعميق التجربة السياسية وتعزيز الممارسة الديمقراطية بكل شفافية ونزاهة، ونؤكد دعمنا وتأييدنا لإجراء التعديلات الدستورية المعروضة أمام مجلس النواب من أجل توسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار وتطوير النظام السياسي الديمقراطي التعددي، وسنواصل العمل من أجل مصالح الشعب ولن ننجر وراء تحقيق المصالح الضيقة، وسنبذل أقصى الجهود للنهوض بالوطن والحفاظ على أمنه واستقراره.

ويأتي إجراء الانتخابات القادمة في موعدها المحدد كحق دستوري مكفول لأبناء الوطن جميعاً الذين ارتضوا الديمقراطية خياراً سلمياً للتبادل السلمي للسلطة.

إننا ذاهبون معاً إلى الانتخابات البرلمانية في ٢٧ إبريل ٢٠١١م، ليقرر الشعب فيها مستقبل حياته السياسية دون وصاية من أحد. وصدق الله القائل: «أُولَـئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغًا» }النساء٦٣{ صدق الله العظيم.

صادر عن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني بمحافظة تعز 2011/1/5م

ـــــعودة بالبلد إلى الشمولية

المرأة تؤيد التعديلات

من جانبها أشارت الأخت عبير الزوقري في كلمة المرأة بالمحافظة إلى أن المرأة اليمنية اليوم وبفضل الدعم المستمر الذي تتلقّاه من فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام عزّزت من مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأصبحت رقماً لا يمكن تجاوزه في كافة شئون ومجالات الحياة.

وأكّـدت في هذا السياق أن المرأة اليمنية تؤكّد المضي في إجراء الانتخابات البرلمانية القادمة في موعدها المحدّد وترفض رفضاً قاطعاً محاولات التعطيل التي تمارسها أحزاب اللقاء المشترك، ولجوئها إلى افتعال الأزمات وتأزيم الحياة المجتمعية.

وباركت الزوقري باسم كل امرأة في محافظة تعز مصفوفة التعديلات الدستورية لا سيّما فيما يتعلّق فيها بتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة وتخصيص ٤٤ مقعداً للمرأة في البرلمان. وقالت إن هذا التعديل هو تأكيد على الدور الكبير الذي أصبحت تشكّله المرأة اليمنية وتأكيداً أيضاً على الانتصار لخطاب المرأة المستمر في تعزيز شراكتها في الحياة السياسية.

ودعت الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظّمات المجتمع المدني إلى سرعة مناقشة تلك التعديلات والعمل على جعلها واقعاً معاشاً.

حمود خالد الصوفي